الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ١٣ اغسطس ٢٠٠٢

التطورات الأخيرة في السودان.. واحتمالات السلام والديمقراطية

اتفاق ماشاكوس يمكن ان يكون خطوة الى الامام لو تضافرت كل الجهود لوقف القتال

في مثل هذا الاسبوع من كل عام تطل علي ذكريات أيام عشتها في السودان الشقيق اثناء مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الخرطوم يوم 8 اغسطس (اب) عام 1967 بدعوة من محمد احمد محجوب رئيس وزراء السودان في ذلك الوقت عقب الهزيمة التي لحقت بمصر في عدوان 5 يونيو (حزيران) وادت الى توسع اسرائيل واحتلال ارض عربية في مصر وسورية والاردن، واسترجع الاحداث التي وقعت خلال المؤتمر وادت الى اذابة الخلافات التي كانت قائمة بين الدول العربية، والدعم المادي الكبير الذي قدمته السعودية والكويت وليبيا الى الدول التي اضيرت من العدوان والقرار الذي اتخذ بعدم الصلح أو الاعتراف او المفاوضة مع اسرائيل، والاستقبال الشعبي الكبير لجمال عبد الناصر الذي كان بمثابة استفتاء ثان لبقائه في موقعه، الامر الذي جعله يسترد ثقته بنفسه، وعادت الابتسامة تظهر على وجهه لاول مرة بعد الهزيمة.

كان انعقاد المؤتمر في الخرطوم دلالة على الدور العربي المؤثر الذي كان يلعبه السودان في هذه المرحلة في الساحة السياسية العربية.

وفي هذا العام استرجع احداث الماضي، والتابع التطورات التي استجدت على الموقف في السودان، بعد لقاء الرئيس عمر البشير، والعقيد جون جارنج رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان في كينيا يوم 27 يوليو (تموز) بعد اسبوع من التوقيع على اتفاقيات مبدئية في ماشاكوس يتطلع البعض الى ان تنتهي الحرب الاهلية التي انطلقت عام 1983 عندما حاول جعفر نميري فرض الشريعة الاسلامية على اهل الجنوب والتي زادت حدتها بعد انقلاب الجبهة الاسلامية للانقاذ عام 1989، والتي ما زالت مستمرة تكبد شعب السودان ما يزيد على مليوني من الضحايا والمشردين وملياارات الدولارات وتشيع الآلام والاحزان.

ورغم ما يجيش في صدور الكثيرين من رغبة في وضع نهاية لهذا الحرب المأساة الا ان هناك تحفظات توازن بين كفة التفاؤل في الوصول الى سلام حقيقي وبين كفة الانتظار لما يمكن ان تحمله الايام من مفاجات، خاصة بعد ان صرح البعض بان ما تم التوقيع عليه هو اطار لاتفاق وليس اتفاقا نهائيا، وما ذكره ايضا الدكتور منصور خالد المستشار السياسي للدكتور جون جارانج ان توقيع الاتفاق كان مفاجاة لبعض قادة التجمع الوطني الديمقراطي من جهة وبعض قيادات الحركة الشعبية في الميدان من جهة اخرى، الامر الذي يظهر انه لم يكن اتفاقا جامعا درسته جميع الاطراف والقوى السياسية قبل الموافقة عليه، وهو ما دعا محمد عثمان الميرغني والدكتور حسن الترابي الى التحفظ عليه ورفضه لتجاهله وعدم حرصه على معرفة راي كل القوى السياسية السودانية.

مع ذلك، فإن مراجعة نصوص الاتفاق الذي تم التوصل اليه بعد شهر من المفاوضات المتصلة تظهر رغبات مشتركة في وحدة السودان، وحق الجنوب في تقرير مصيره، واسقاط التصور بان العلمانية منافية للدين، واعتبار ان الدين والعادات والتقاليد هي مصادر للقوة الروحية والالهام لشعب السودان، ومع التطلع الى اقامة نظام ديمقراطي للحكم يعطي الاعتبار للتنوع الثقافي والاثني والعرقي والديني وتعدد اللغات،

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

أحمد حمروش

كما ينص على ان تولي جميع المناصب بما فيها رئاسة الدولة يتم على اساس المواطنة وليس على اساس الدين او المعتقدات او الاعراف، وايجاد حل شامل للتدهور الذي سببته الحرب ليس عن طريق احلال السلام فقط وانما عن طريق العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومناقشة الوقف الشامل لاطلاق النار لوضع حد للمعاناة والقتل في صفوف شعب السودان، ويدخل مشروع اطار الاتفاق بعد ذلك في مناقشة التفاصيل التي تضمن التنفيذ لمواده تحت رعاية مشتركة من دول ليست فيها دولة عربية واحدة، دول الايقاد (جيبوتي واريتريا واثيوبيا وكينيا واوغندا) ودول مراقبة (ايطاليا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) الى جانب تمثيل متساو لحكومة السودان والحركة الشعبية، وهي التفاصيل التي تجعل منه مشروعا قابلا للتنفيذ، ومع ذلك تبقى بعض القضايا التي تستحق التركيز والاهتمام للسعي المشترك من اجل تحقيق الاهداف التي يتطلع اليها شعب السودان، وفي مقدمتها عودة السلام ووحدة السودان وإقامة نظام ديمقراطي في سائر ارجائه، خاصة ان هذا الاتفاق الاطار يأتي في وقت تهتم فيه الادارة الامريكية بالسودان لاكتشاف النفط فيه من جهة ولمجاراة حكومة السودان لخطوات مقاومة الارهاب بتقديم كل المعلومات المطلوبة من جهة اخرى.

ويمكن تلخيص هذه القضايا فيما يلي:

اولا: محاولة التفاهم والتوصل الى اتفاق مع سائر القوى والاحزاب والهيئات السياسية التي لم تشترك في اجتماعات ماشاكوس للوصول الى اتفاق مشترك يضمن تنفيذه وعدم اقامة العراقيل في طريقه، وخاصة بعد البيانات الرافضة التي صدرت عن التجمع الوطني الديمقراطي وعن حزب حسن الترابي (المؤتمر الشعبي)، وارتفاع بعض الاصوات ومنها صوت الصادق المهدي مطالبة بالافراج عن المعتقلين السياسيين أو تقديمهم لمحاكمات عادلة، وكذلك استمرار القتال وعدم الوصول الى وقف كامل لاطلاق النار.

ثانيا: الوقوف ضد القوى التي ما زالت تصر على فرض الشريعة الاسلامية على الجنوب باعتبار ذلك كان هو السبب الرئيسي في اندلاع الحرب الاهلية، وقد قرأنا اخيرا ان هيئة علماء السودان المعروفة بتاييدها للحكومة اصدرت اعلانا مدفوع الاجر يشدد فيه على ان الشريعة هي الخيار الاوحد للمسلمين في السودان وغير السودان والاصل هو عالمية الشريعة، ويذكر البيان ايضا ان التمرد في الجنوب على مر العصور لم يكن دافعه هو رفض الشريعة وإنما عوامل اخرى، وهو قول غير صحيح، كما ان بيان الشيخ حسن الترابي اشار الى ان الاتفاق الغى الشريعة الاسلامية التي تتآمر عليها قوى الشر وتتكون الاحلاف ضدها.

ثالثا: العمل على الا يكون الاتفاق تحت رعاية اطراف جميعها ليست عربية، خاصة ان المبادرة المصرية ـ الليبية سبق ان وجدت قبولا وتفهما لدى الاطراف السودانية سواء في حكومة الخرطوم أو حركة جارنج.

واخيرا فإن اطار اتفاق ماشاكوس يمكن ان يكون خطوة الى الامام لو تضافرت كل الجهود لوقف القتال والوصول الى وقف ثابت لاطلاق النار ورفض التدخلات الخارجية وتثبيت الوحدة الوطنية، وتاكيد العلاقات القومية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية